

أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

أ.د. عبدالحسين العنبي *: مافيا العممة.. المعايير الاقتصادية المفقودة في الشركات العامة (الحلقة الثالثة)

الهدر والفوت جراء مافيا الاحتفاظ بالشركات العامة

انتهينا في الحلقة الثانية الى ان قاصري الرأي والرؤيا هم من يتولى إدارة الشركات العامة في الاعم الاغلب، اذ ان من يعتقد ان صناعة الجوارب هي صناعة استراتيجية ويجب ان تبقى مملوكة للدولة لا يستطيع ان يعي حجم الدمار الذي سببه للاقتصاد العراقي جراء هذه التوجهات الفكرية القاصرة، ولا أستطيع الجزم في نواياه، فقد يدرك حجم الدمار لكنه مأجور ومأمور بأداء وظيفته وفق أسلوب (البلادة الإدارية) عندما تكون البلادة غطاءً اقل عاراً من الفساد او من بيع القضية وتبني مشروع خراب البلد.

عموماً سأعرض للتاريخ ارقام رسمية تظهر للقارئ الكريم كم هي الكلف التي دفعها العراق لكي يبقى هذا الإرث الفاشل من الشركات مملوكاً للدولة وكم فرص بديلة اهدرنا لمنع العراق من الانطلاق نحو التنمية.

اولاً: من الذي تحمل رواتب العاملين في الشركات العامة؟:

رواتب الشركات العامة (ترليون دينار) للفترة 2005 – 2021

الفترة الأولى -2005 2010	الرواتب تدفع من الموازنة العامة	الفترة الثانية - 2011 2015	الرواتب تدفع بالاقتراض من مصرفي الرشيد والرافدين	الفترة الثالثة 2016 - 2021	الرواتب تدفع كمنح واعانات للشركات
2005	1.7	2011	3.33	2016	4.4
2006	2	2012	3.3	2017	2.9
2007	2.6	2013	0.35	2018	5.2
2008	3.3	2014	1.5	2019	7.4
2009	6.7	2015	1.95	2020	7.4
2010	7.2	-	-	2021	5.5
المجموع	23.5		10.43		32.8

انه العراق بكل جوانب اقتصاده تحمل الكلف الباهظة ارضاءً لثلة معاينة فكريا، دفعها من جلد الموازنة العامة، وبالتبعية من رصيد أوجه انفاق أخرى كان ممكن ان تكون انفاقاً تنموياً، انه مبلغ كبير بحدود (66,73) ترليون دينار أي ما يعادل بحدود (56) مليار



أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

دولار) على مدار السنوات 2005-2021، أي بعد ان واجه ابطال العممة الحل الجذري في خصخصة الشركات العامة والتخلص من عبئها المالي والإداري، والجدول ادناه يبين الكيفية التي تدفع بها رواتب الشركات العامة (ترليون دينار) حسب المراحل للفترة 2005 – 2021 وفقا لبيانات وزارة المالية وديوان الرقابة المالية :

حيث يظهر الجدول اعلاه:

1. في الفترة الأولى 2005-2010 كانت رواتب الشركات العامة تمول مركزيا من الموازنة العامة للدولة حيث بلغ اجمالي المدفوع الفعلي (23.5 ترليون دينار) كافية لبناء 18 برج كما برج خليفة او ما يعاها من مشاريع ممكن ان تكون خدمية او إنتاجية تترك اثرا تنمويا، اهدرت هذه الأموال في الرواتب أي في وجه استهلاكي بحت وانا لست ضد توزيع دخول للعاملين من اجل استهلاكهم فذلك حقهم، ولكن اليس من الممكن بل من المنطق ان يكون هنالك مقابل اجورهم انتاج، وما لم يكن انتاج الفرد اكبر من اجره، او بعبارة أخرى، عائده اكبر من كلفة تشغيله ($MC > MR$) فلا حاجة لتشغيله أصلا، ولا توجد مؤسسة إنتاجية تحترم نفسها يمكن ان تشغله بخسارة الا في الشركات العامة العراقية، فان كانت الشركات العامة غير ذات جدوى وخاسرة فمن باب أولى استغلال الأموال التي تنفق عليها لمشاريع اخرى تعطي عائد وهنا سيكون حلالا على العاملين فيها تقاضي مرتباتهم، ولو افترضنا ان هذه الأموال انفقت في مشاريع تنموية ذات عائد لكان استوعبت العمالة التي في الشركات الخاسرة وربما استوعبت اكثر منها وولد دخول وولدت انتاج بدلا من توليد دخول في شركات حكومية خاسرة دون انتاج تكون خالقة للطلب وغير خالقة للعرض، فيشبع الطلب بالاستيراد ويخرج النقد الأجنبي من البلد دون حقنه في دورة الإنتاج ونغرق بشكل اعمق في الريعية .

2. في الفترة الثانية 2011-2015 بعد ان اثقلت الموازنة بهذا الانفاق على شركات خاسرة ولم تأخذ بأدوات إعادة الهيكلة لتلك الشركات وخصصتها، وبعد تحفظات وزارة المالية على استمرار التمويل لشركات خاسرة بنفس الأسلوب، اقترح طابور التخريب (مافيا العممة) المعرقل لأي اصلاح قيام تلك الشركات بالاقتراض من المصارف لدفع الرواتب، فهل يعقل ان مصارف تعمل وفق معايير اقتصادية تمنح



أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

قروض لدفع رواتب؟ أي انها قروض استهلاكية بحتة، لا أحد يجيب على تساؤلات المختصين كالعادة طالما ما فيا التخريب تقنعهم بالرتوق الوقتية لكل المشاكل كي تبقى وتتفاهم مستقبلا لا لتحل جذريا، فتم علاج الخطأ بخطأ أكبر مجددا، حيث تم تمويل سداد رواتب الشركات العامة بمبلغ قدره (10.43 ترليون دينار) من خلال الاقتراض من مصرفي الرافدين والرشيد بقرار جائر من مجلس الوزراء في حينه لتحقيق إرضاء وقتي وخراب مستدام، فتحوّلت معظم هذه المبالغ الى ديون معدومة لا تستطيع الشركات العامة سدادها، ولا اريد ان اعرج على حجم الفوت مرة أخرى فيما لو اقضت هذه المبالغ لمستثمرين جادين وأقيمت مشاريع عملاقة تساهم في تنويع الاقتصاد العراقي.

3. في الفترة 2016-2021 وبعد افلاس المصارف تم العودة الى تمويل رواتب الشركات مركزيا من الموازنة العامة بمبلغ (32.8 ترليون دينار)، ولكن محاسبيا استبدل اسم الحساب ليكون تحت عنوان (منح واعانات للشركات العامة) لغرض التمويه والضحك على الذقون، وهي بالنتيجة منح لا تسدد، للتخلص من احراج عدم تسديد الديون في أسلوب الاقتراض من المصارف في الفترة السابقة، وعليك عزيزي القارئ ان تتصور حجم خسارتنا للفرص البديلة (الفوت) فيما لو خصصت الشركات العامة منذ 2004 وعملت وانتجت لدى القطاع الخاص واستمرت الحكومة تحلب منها مختلف أنواع الضرائب بعد توسع الاوعية الضريبية لها وللأنشطة الساندة لها والمتشابكة معها بحوث امامية وخلفية.

ثانيا: المعايير الاجتماعية ترهق الاقتصاد .. المعايير الاقتصادية تزيل العوز الاجتماعي:

قد يقول البعض ان هذا المبلغ (66.73 ترليون دينار) لم يهدر وانما ذهب الى العاملين في الشركات العامة على شكل رواتب وهؤلاء مواطنين عراقيين ولديهم عوائل ، نعم، هذا كلام حق يراد به باطل، ففي لحاظ المعايير الاجتماعية وبافتراض ان الشركات مؤسسات خيرية توزع المساعدات الإنسانية لهذه الشريحة من الناس فهو حق، على اعتبار ان العراق بلد نفطي وغني وغير ذلك من الشعارات وربما التهويلات الزائفة التي تخفي الكثير من الحقائق ، ولكن يراد به باطل، لان هذه الشركات قد أسست وفق قانون 22 لسنة 1997 لتكون وحدات اقتصادية هادفة للربح وليست خيرية، فلو قدر لهذه الشركات ان يتم تخصيصها منذ عام 2004 ولم تقف ما فيا العممة في وجه هذا القرار ، لكان لدينا اكثر

أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

من 170 شركة كانت خاسرة في الغالب ستصبح رابحة وفاعلة في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل كبيرة وحقيقية وليس فقط بطالة سافرة في الشارع تحول الى بطالة محجبة في الشركات كما حصل في الواقع المرير عندما اتخذت تلك الشركات طوال الفترة 2004-2021 كحدايق خلفية لمكاتب الأحزاب الفاسدة التي تتولى التوظيف فيها لكسب الأصوات الانتخابية ضاربة عرض الحائط كل المعايير الاقتصادية والمصالح العليا للبلد، اما الفوت الأكبر او حجم كلفة الفرصة البديلة التي خسرتها الحكومة بخسارة السير في خصخصة هذه الشركات واستدامة عمومتها نزولاً عند رغبات المخربين فهي خسارة هائلة ، لا أتكلم عن مبالغ الرواتب التي دفعتها الحكومة فهذه خسارة منظورة وواضحة ومقيدة في السجلات ولكن أتكلم عن الخسارة الأكبر وهي خسائر غير المنظورة ، كيف ذلك ؟:

1. لان نمط الإدارة الحكومي لتلك الشركات هو نمط لا يعتمد الإنتاجية ولا الكلف ولا المعايير التجارية فلو تحولت الى القطاع الخاص الذي يهمله العمل والإنتاج والربح بالتبعية، يكون لزاماً على من يشتريها من المستثمرين في القطاع الخاص ان يقوم بتشغيلها وفقاً لمعايير الربحية.
2. هذا يعني ان المستثمر سيبدل أقصى جهوده حفاظاً على أمواله الخاصة واشباعاً لرغبته في جني الأرباح ان يدخل التقنيات الجديدة ويتولى تحسين الإدارة وفق أسس جديدة ويدخل خطوط انتاج جديدة بناء على دراسات دقيقة لاحتياج السوق المحلي او لمتطلبات الولوج الى تصدير منتجاته.
3. وهذا يعني المستثمر سيكون حريص حتماً على اختيار الأشخاص الكفوء من بين العاملين في تلك الشركات قبل خصصتها ويعمد الى توظيفهم لديه برواتب اعلى بكثير مما كانوا يتقاضوه من قنات رواتب شركات حكومية خاسرة.
4. الفعاليات غير المباشرة، واني بها حجم الفعاليات الاقتصادية التي كانت ستحدثها تلك الشركات في الاقتصاد العراقي وكيف يمكن ان تكون لدينا صناعة عامرة تنتج بأعلى الإمكانيات وتقلص كلفها بأدنى ما يمكن وتعظم عوائدها بأعلى ما تستطيع وهذا يعني توليد دخول جبارة لكل عناصر الإنتاج التي ستدخل في تلك الفعاليات الإنتاجية ، فلا احد يمكنه ان يتصور الكم الهائل من التشابكات الامامية والخلفية التي سوف تحدثها تلك الشركات مع الورش والمهن والحرف الصغيرة وكم ستحتاج الى مدخلات ومواد أولية يمكن استخراجها محلياً وكم ستحتاج الى مشاريع سائدة ووسائل مكملة في النقل والخرن والتسويق والترويج وكم ستحتاج الى مكاتب استشارية ومراكز أبحاث لتطوير منتجاتها كي تنافس عالمياً وكم ستحتاج الى مكاتب محاماة واستشارات قانونية ومالية وهندسية وكم سيحتاج الى مراكز خبرة وقياس الجودة >

أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

5. سيتمكن المستثمرون للشركات العامة الخاسرة من محاكاة انساق تكنولوجية عالمية لكسب المعارف ونقل التكنولوجيا بغية تقليص كلف الإنتاج وتحسين الجودة وتعزيز القدرة التنافسية ولن يحصل ذلك الا اذا بيعت تلك الشركات للقطاع الخاص سواء كان محلي او اجنبي او بشراكة بينهما.
6. سوف ينحسر دور الحكومة بكل موضوعية في إيجاد بيئة اعمال واستثمار سهلة وسلسة وشفافة وخالية من التعقيدات الإدارية والابتزاز والفساد وتضبط معايير المنافسة وتمنع نفسها كما تمنع أي جهة او مؤسسة ساعية للتأثير في أجواء المنافسة كي تردع احتمالية خلق بؤر احتكارية هنا وهناك لهذه المؤسسة او لتلك ولهذا النشاط او لذلك كما هو حاصل الان للأسف.
7. لا أحد يتصور، ولا حتى أستطيع تقدير مقدار الضرائب التي يمكن ان تجنيها الحكومة في حال اشتغال كل هذه الفعاليات الاقتصادية من خلال خصخصة الشركات العامة وتحولها الى مؤسسات رابحة ومحركات اقتصادية تنموية.

ثالثاً: حتى لو بيعت الشركة الواحدة بدينار واحد..الدولة رابحة:

قد يتهمني البعض بخصوبة خيالي وان الصورة الوردية المفترضة لن تتحقق في الواقع، أقول نعم، قد لا تتحقق كما اتمناها ولكن لنرى فيما لو بيعت الشركة العامة بسعر دينار واحد فقط، دون الحاجة الى تقييم الأصول Evaluation of Assets بالأسعار الجارية بغية التخلص من أقيامها الدفترية التي لازال موظفي الشركات متعلقين بها منذ عقود بغية الحفاظ على حقوق الدولة المالكة لها، ودون الحاجة الى وضع شروط وقيود قاسية للبيع في المزايمة العلنية، وانما اكتفت الحكومة بوضع معايير بسيطة تتضمن تشغيل الشركات في مجال تخصصها او بنسبة تحول في نوع النشاط 50% مثلاً بما يراعي الميزة النسبية للبلد في الإنتاج وفي المعادن وفي نوع العمالة المتاحة ذلك ان بعض الشركات لم تؤسس وفق معايير اقتصادية، واكتفت بالبيع المباشر لقائمة محكمة من المستثمرين او الشركات الاستثمارية الرصينة والمعروفة على الصعيد العالمي والمحلي، مع ذلك فان بيعها بدينار واحد سيجعل الدولة رابحة، كيف ذلك، على الأقل كانت الحكومة قد وفرت على نفسها مبلغ (66.73 ترليون دينار) التي دفعتها كرواتب، فلو افترضنا ان الشركات بعد بيعها ستخضع لضريبة الشركات بنسبة 10% بعد ان كانت حكومية ومعفية من الضرائب



أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

، فلو افترضنا ان اقيام أصولها في كل سنة من 2005 الى 2021 تقدر بنفس مقدار الرواتب المدفوعة في تلك السنة (وهي في الواقع الأصول اكبر بكثير من ذلك) وان المستثمرين لم يضيفوا أي شيء لأصول تلك الشركات فان عائد الحكومة من تلك الضريبة سيكون بحدود (6.7 ترليون دينار) خلال الفترة، اما اذا اخضعنا الأصول المضافة من المستثمرين لكي ينتجوا ويربحوا وخطوط الإنتاج الجديدة فان الوعاء الضريبي سيتسع كثيرا ، وفي حال فرض ضرائب أخرى كضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة فان إيرادات الدولة تتضاعف ، ناهيك عن الأنشطة الأخرى المولدة للدخل والمتحفزة بفعاليات الشركات بعد خصخصتها والتي تخضع لضرائب الدخل، وهذا يعني ان الامر مجدي تماما حتى لو بيعت الشركة الواحدة بدينار واحد، في حين ان قرار بيعها لم يكن كذلك وانما يتضمن اجراء تقييم لأصولها، وبذلك يظهر جليا من الذي عرقل انطلاق الاقتصاد العراقي وهو يرفع شعار الوطنية، انهم طابور التخريب طابور العممة القامعين في مؤسسات الدولة ينفثون سمومهم هنا وهناك.

رابعا: أموال أخرى.. ابتلعها الشركات العامة:

الرواتب هي جزء من النفقات التشغيلية حصلنا على بياناتها في الجدول السابق، ولكن لم تتوفر لدي بيانات رسمية دقيقة عن النفقات التشغيلية للشركات التي تملكها الدولة للفترة 2005-2021 ، كون البيانات التي وردتني كانت مدمجة مع اجمالي النفقات التشغيلية للوزارات التي لديها شركات، الا انها بالتأكيد مبالغ ليست قليلة وتتضمن اقيام جميع المدخلات والمستلزمات السلعية والخدمية المستخدمة في العمل اليومي للشركات، واذا افترضنا جزافا انها 20% فقط من اجمالي الرواتب المدفوعة خلال الفترة فإنها ستكون بحدود 13.3 ترليون دينار مهدورة في أنشطة خاسرة.

أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

اجمالي النفقات الاستثمارية للشركات العامة للسنوات من 2012 - 2021

ت	اسم الوزارة	اجمالي النفقات الاستثمارية (مليار دينار) للسنوات 2012-2021
1.	شركات وزارة المالية	894
2.	شركات وزارة التجارة	76
3.	شركات وزارة الثقافة	1
4.	شركات وزارة النقل	2702
5.	شركات وزارة النفط	24786
6.	شركات وزارة الصناعة والمعادن	564
7.	شركات وزارة الكهرباء	14688
8.	شركات وزارة الاتصالات	75
	المجموع	43785

اما الهدر الأكبر فقد كان في النفقات الاستثمارية، حيث يظهر الجدول ادناه اجمالي النفقات الاستثمارية (مليار دينار) فقط للفترة التي حصلنا على بياناتها 2012-2021، وبالبالغة بحدود (43.8 ترليون دينار)، وهنا يمكن ان نبين الاتي:

1. استحوذت شركات وزارة النفط على الحصة الأكبر من النفقات الاستثمارية (24.8 ترليون دينار) أي ما نسبته 56.7% من اجمالي الانفاق الاستثماري للشركات العامة خلال هذه الفترة وهو إنفاق كبير الا انه مبرر الى حد ما لأنه ينفق لتوسيع الطاقات التصديرية والخزنية للشركات النفطية وهناك انتاج وتصدير للنفط ناجم عن ذلك بغض النظر عن مدى الكفاءة في استثمار راس المال هذا وحجم العائد من الاستثمار من عدمه.

2. كما استحوذت شركات وزارة الكهرباء على (14.7 ترليون دينار) من اجمالي الانفاق الاستثماري للشركات العامة خلال هذه الفترة أي ما نسبته 33.5%، وهو الاخر انفاق كبير يفترض ان ينعكس في انتاج كبير لوحدات



أوراق في سياسات القطاع العام العراقي

الطاقة الكهربائية ينعكس في تحسن التجهيز وتقليص ساعات القطع للتيار الكهربائي الا ان ذلك لم يحصل مما يعكس حالة من سوء استثمار راس المال في شركات وزارة الكهرباء.

3. بقية شركات الوزارات لم تحصل الا على اقل من 10% من الانفاق الاستثماري أي (فقط 4.3 ترليون دينار) خلال الفترة 2012-2021 كان اغلبه لشركات وزارة النقل، حيث يتضح ان شركات وزارة الصناعة وهي الأكثر عددا لم تحصل على أموال استثمارية مهمة ذلك انها اتجهت في الفترات الأخيرة الى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP (لها قصة حزينة تبحث لاحقا) ، فضلا عن انها فشلت في تشغيل خطوط الإنتاج التي استوردتها قبل هذه الفترة فبقيت الآلات والمعدات بين منصوبة ومتوقفة او بقيت في صناديقها لم تفتح وتحولت الى مقابر تكنولوجيا والمهم انها ارضت جيوب مستورديها بالعمولات او اذا احسنا الظن ان بعضهم ليس له رؤيا وإرادة ان يطور الصناعة قبل ان يدرس السوق والقدرة الإنتاجية والتنافسية لسلمه في ظل إدارة سيئة وحدود مفتوحة امام المستورد ودولار رخيص يستورد كل شيء.

(* المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط

الإشارة الى المصدر. 12 تشرين اول / أكتوبر 2022

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)